

تقييم واقع أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية وآفاق تطويرها التطبيقية الحديثة

أ. نور الدين محمد مصباح أبوسنيّة*

قسم الجغرافيا، كلية الآداب العجيلات ، جامعة الزاوية ، ليبيا

n.abuisnaynah@zu.edu.ly

تاريخ الإرسال 2026/3/15م تاريخ القبول 2026/5/13م

Assessment of Geography Departments in Libyan Universities and Their Development Prospects in Modern Applied Geography.

NOURALDDEEN MOHAMMED MISBAH ABU ISNAYNAH

Department of Geography, Faculty of Arts, Al-Ajaylat, University of Zawiya

Abstract:

Geography departments in Libyan universities constitute the primary foundation for preparing specialized professionals capable of understanding and analyzing spatial environments. This study aimed to assess the current state of these departments and explore prospects for their development in light of the contemporary technological boom. The study adopted the descriptive-analytical approach and utilized a questionnaire as the main data collection tool, targeting a sample of 20 faculty members.

The results revealed a strong academic and administrative willingness toward development, as 100% of participants agreed on the need to update curricula and integrate modern technologies. However, the study identified a significant "technological gap," with 90% of respondents reporting the absence of adequately equipped laboratories, resulting in a heavy reliance on theoretical teaching (90%). The findings also indicated a divergence in evaluating graduates' practical skills, despite the availability of employment opportunities.

The study concluded with several recommendations, most notably the need to invest in digital infrastructure (GIS and remote sensing) and to develop

curricula in alignment with the requirements of sustainable development and the labor market.

Keywords: Geography departments, curriculum development, modern geospatial technologies, geography education.

الملخص:

تُعد أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية الركيزة الأساسية لإعداد الكوادر المتخصصة في فهم وتحليل الحيز المكاني. هدفت هذه الدراسة إلى رصد واقع هذه الأقسام واستشراف آفاق تطويرها في ظل الطفرة التقنية المعاصرة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة شملت (20) عضواً من هيئة التدريس

أظهرت النتائج وجود رغبة أكاديمية وإدارية قوية للتطوير، حيث أجمع المشاركون بنسبة 100% على حاجة المناهج للتحديث وضرورة إدماج التقنيات الحديثة. ومع ذلك، كشفت الدراسة عن "فجوة تقنية" حادة، حيث أفاد 90% من العينة بغياب المختبرات المجهزة، مما جعل التدريس يركز على الجانب النظري بنسبة 90%. كما بينت النتائج انقساماً في تقييم المهارات العملية للخريجين رغم توفر فرص العمل. وخالصة الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها ضرورة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية (GIS والاستشعار عن بعد) وتطوير المناهج بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة وسوق العمل.

الكلمات المفتاحية: أقسام الجغرافيا، تطوير المناهج، التقنيات الجغرافية الحديثة التعليم الجغرافي.

المقدمة:

تُعد الجغرافيا من العلوم الأساسية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة الإنسان ومجاله المكاني، حيث تهتم بدراسة التفاعل بين الإنسان وبيئته الطبيعية والبشرية، وتحليل الظواهر المكانية وتفسيرها بما يخدم أهداف التنمية المستدامة والتخطيط الإقليمي. ومع التطور العلمي والتقني المتسارع خلال العقود الأخيرة، شهد علم الجغرافيا تحولات جوهرية، خاصة مع بروز تقنيات الاستشعار عن بُعد، وأنظمة المعلومات الجغرافية (GIS)، والتحليل المكاني المتقدم، مما أسهم في انتقاله من علم وصفي إلى علم تطبيقي ذي دور محوري في معالجة قضايا معاصرة، مثل التغير المناخي، والنمو السكاني، والتخطيط الحضري المستدام.

وفي ظل هذه التحولات، أصبحت أقسام الجغرافيا في الجامعات مطالبة بمواكبة

التطورات الحديثة من خلال تحديث المناهج الدراسية، وتطوير أساليب التدريس، وتعزيز المهارات التطبيقية والتقنية لدى الطلبة. غير أن أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية تواجه عدداً من التحديات، من أبرزها ضعف الإمكانيات المادية والتقنية، وقدم بعض المناهج، وضعف الارتباط باحتياجات سوق العمل، الأمر الذي ينعكس سلباً على جودة مخرجاتها التعليمية، ويحد من قدرة الخريجين على المنافسة في مجالات التخطيط والتنمية والإدارة البيئية.

مشكلة البحث:

1. وجود فجوة بين المناهج الدراسية المعتمدة في أقسام الجغرافيا بالجامعات الليبية والتطورات الحديثة في علم الجغرافيا، خاصة في مجالات التقنيات الجغرافية المتقدمة.
2. ضعف الإمكانيات المادية والتقنية، بما في ذلك نقص المعامل والتجهيزات المرتبطة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد.
3. محدودية اعتماد الأساليب التطبيقية والعملية في التدريس، مقابل التركيز على الجانب النظري، مما يؤثر على اكتساب الطلبة للمهارات المهنية.
4. ضعف الارتباط بين مخرجات أقسام الجغرافيا واحتياجات سوق العمل، خصوصاً في مجالات التخطيط الحضري والإدارة البيئية.
5. تدني كفاءة بعض المخرجات التعليمية، وعدم امتلاك الخريجين للمهارات التقنية والتطبيقية التي تؤهلهم للمنافسة في سوق العمل المعاصر.

فرضيات البحث:

1. توجد علاقة ذات دلالة بين ضعف تحديث أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية وتراجع قدرتها على مواكبة التطورات الحديثة في علم الجغرافيا، خاصة في مجال التقنيات الجغرافية المكانية.
2. تعاني أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية من قدم بعض المناهج الدراسية، وعدم مواكبتها للتطورات العلمية والتقنية الحديثة.
3. يسهم ضعف الإمكانيات التقنية والبنية التحتية التعليمية في انخفاض جودة التعليم الجغرافي.
4. يحدّ عدم إدماج التقنيات الحديثة، مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بُعد والتحليل المكاني، من كفاءة مخرجات التعليم الجغرافي.
5. يسهم تطوير المناهج الدراسية وإدماج التقنيات الجغرافية الحديثة في تحسين أداء أقسام الجغرافيا ورفع كفاءتها التعليمية والبحثية.

أهداف البحث:

- يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:
1. تحليل واقع أقسام الجغرافيا بالجامعات الليبية من حيث المناهج الدراسية والإمكانات التعليمية.
 2. الكشف عن أبرز التحديات التي تواجه هذه الأقسام على المستويين الأكاديمي والتقني.
 3. تقييم مدى مواكبة أقسام الجغرافيا للتطورات الحديثة في علم الجغرافيا، خاصة في مجال التقنيات الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية.
 4. دراسة العلاقة بين مخرجات التعليم الجغرافي واحتياجات سوق العمل.
 5. تقديم مقترحات عملية لتطوير أقسام الجغرافيا بما يسهم في رفع كفاءتها وجودتها.

أهمية البحث :

- تتجلى أهمية هذا البحث في عدد من الجوانب العلمية والتطبيقية، من أهمها:
1. إبراز أهمية علم الجغرافيا في فهم التفاعلات بين الإنسان والبيئة ودعم عمليات التخطيط والتنمية المستدامة.
 2. تسليط الضوء على الدور للتقنيات الجغرافية الحديثة في معالجة القضايا البيئية والعمرانية.
 3. التأكيد على ضرورة تطوير التعليم الجغرافي في الجامعات الليبية لمواكبة التحولات العلمية والتقنية والتحول الرقمي.
 4. تقديم رؤية تطويرية يمكن أن يستفيد منها صناع القرار وأعضاء هيئة التدريس في تحسين البرامج الأكاديمية.
 5. تعزيز مواكبة مخرجات التعليم الجغرافي مع متطلبات سوق العمل، بما يسهم في رفع كفاءة الخريجين وزيادة فرص توظيفهم.

حدود البحث:

تتمثل حدود هذا البحث في أنه يقتصر من حيث الحدود المكانية على أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية، متمثلة في قسم الجغرافيا بكلية الآداب والتربية – العجيلات، جامعة الزاوية. بينما يغطي من حيث الحدود الزمانية الفترة المعاصرة التي تشهد تحولات وتطورات متسارعة في مجال التعليم العالي. أما من حيث الحدود الموضوعية، فيركز البحث على دراسة واقع أقسام الجغرافيا وآفاق تطويرها، مع التركيز على الجوانب الأكاديمية والتقنية المرتبطة بعملية التعليم والتعلم. وفيما يتعلق

بالحدود البشرية، فقد اقتصرَت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في أقسام الجغرافيا، حيث تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لدراسة واقع أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية وتحليل التحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى استشراف آفاق تطويرها في ضوء التطورات العلمية والتقنية الحديثة. حيث يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة المدروسة وصفاً دقيقاً، ثم تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بها بهدف الوصول إلى نتائج علمية قابلة للتفسير.

كما تم الاعتماد على أسلوب الدراسة الميدانية من خلال استبيان موجّه إلى أعضاء هيئة التدريس في أقسام الجغرافيا بالجامعات الليبية، وذلك بهدف جمع بيانات حول واقع المناهج الدراسية، والإمكانات التقنية، ومدى توظيف التقنيات الجغرافية الحديثة، إضافة إلى العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

وقد تم دعم الدراسة بالإطار النظري من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، بما يسهم في بناء تصور علمي متكامل حول المشكلة محل الدراسة وتحليلها بشكل منهجي.

أولاً- نشأة علم الجغرافيا وتطوره:

يُعدّ علم الجغرافيا من أقدم العلوم التي ارتبطت بحياة الإنسان، إذ نشأ نتيجة حاجته إلى فهم البيئة المحيطة به والتكيف مع معطياتها. وقد بدأت إرهابات هذا العلم منذ العصور القديمة، عندما قامت الحضارات الأولى بتسجيل ملاحظاتها حول الأنهار والمناطق الزراعية وطرق التنقل، غير أن الإسهام المنهجي الأبرز تجلّى لدى الإغريق؛ حيث صاغ إراتوستينس مصطلح "الجغرافيا"، ونجح في تقدير محيط الأرض بدقة لافتة، بينما وضع بطليموس أسس علم الخرائط وأسهم في تنظيم المعرفة الجغرافية على أسس علمية (1).

شهدت الجغرافيا في العصور الوسطى ازدهاراً ملحوظاً في الحضارة الإسلامية، إذ أسهم العلماء في تطويرها من خلال الرحلات والوصف الدقيق للأقاليم والمعالم. ويُعدّ الإدريسي من أبرز من قدّموا خرائط متقدمة للعالم المعروف آنذاك، كما أسهم ابن بطوطة في إثراء المعرفة الجغرافية من خلال توثيق رحلاته (2)، مما أضفى بعداً وصفيّاً وتجريبياً مهماً.

ارتبط تطور الجغرافيا في العصور الحديثة بحركة الكشف الجغرافية التي أسهمت في توسيع المعرفة بالعالم، خاصة خلال عصر النهضة، حيث تطورت تقنيات القياس

والرسم الخرائطي (3)، ومن أبرزها أعمال جبراردوس ميركاتور في إسقاط الخرائط. ومع القرن التاسع عشر، تبلورت الجغرافيا كعلم أكاديمي منظم، بفضل إسهامات ألكسندر فون همبولت الذي ركّز على الجغرافيا الطبيعية، وكارل ريتز الذي اهتم بدراسة العلاقات بين الإنسان والبيئة، مما أسهم في ترسيخ المنهج العلمي التحليلي. شهد علم الجغرافيا تطوراً نوعياً، حيث انتقل من الطابع الوصفي إلى الطابع التحليلي القائم على التفسير والنمذجة، وانقسم إلى فروع رئيسية أبرزها الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية. كما تعزّز هذا التطور بظهور تقنيات حديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بعد، مما جعل الجغرافيا علماً تطبيقياً يسهم في دراسة الظواهر المكانية بدقة عالية. (4)

ثانياً- التحول من الجغرافيا التقليدية إلى الجغرافيا الرقمية:

شهد علم الجغرافيا في العقود الأخيرة تحولاً جذرياً من الجغرافيا التقليدية، التي اعتمدت على الوصف والرسم اليدوي للخرائط، إلى الجغرافيا الرقمية القائمة على التحليل الكمي والمعالجة الحاسوبية للبيانات. وقد أسهمت الثورة التكنولوجية في إدخال مفاهيم وأدوات حديثة، مثل نظم المعلومات الجغرافية، وتقنيات الاستشعار عن بعد، ونماذج التحليل المكاني (5)، الأمر الذي عزّز من دقة الدراسات الجغرافية وموضوعيتها.

وقد ترتب على هذا التحول عدد من النتائج المهمة، من أبرزها تحسين دقة تحليل الظواهر الجغرافية، وتطوير الخرائط الرقمية التفاعلية، وتوسيع مجالات تطبيق الجغرافيا في التخطيط الحضري وإدارة الموارد، فضلاً عن تكاملها مع علوم أخرى كعلوم الحاسوب والذكاء الاصطناعي.

وبذلك، انتقل علم الجغرافيا من كونه علماً وصفيّاً تقليديّاً إلى علم تحليلي تطبيقي رقمي، يؤدي دوراً محورياً في دعم اتخاذ القرار ومعالجة القضايا المكانية المعاصرة، وهو ما يعكس مكانته المتنامية في ظل التحديات التنموية والبيئية الراهنة.

ثالثاً - مفهوم التعليم الجغرافي:

التعليم الجغرافي هو ذلك المجال التربوي الذي يهتم بتدريس علم الجغرافيا بمختلف فروعها، بهدف تمكين المتعلم من فهم الظواهر الطبيعية والبشرية وتحليل العلاقات المكانية بين الإنسان وبيئته. ولا يقتصر التعليم الجغرافي على حفظ المعلومات الخرائطية، بل يتجاوز ذلك إلى تنمية مهارات التفكير المكاني، والتحليل، والاستنتاج، واتخاذ القرار (6).

ويُعد التعليم الجغرافي أحد الركائز الأساسية في إعداد كوادر قادرة على فهم القضايا

البيئية والتنمية، خاصة في ظل التحديات المعاصرة المرتبطة بالتغيرات المناخية والتوسع العمراني.

رابعاً - أهداف التعليم الجغرافي (7)

يهدف التعليم الجغرافي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساعد على فهم العالم بشكل أفضل، ومن أبرز هذه الأهداف تنمية الوعي المكاني لدى الطلاب، بحيث يدركون طبيعة العلاقات بين الإنسان وبيئته. كما يساهم في إكساب المتعلمين مهارات التحليل الجغرافي واستخدام الخرائط في تفسير الظواهر المختلفة.

كما يساعد التعليم الجغرافي على تنمية القدرة على تفسير الظواهر الطبيعية والبشرية بطريقة علمية، ويعمل على إعداد كوادر مؤهلة قادرة على الإسهام في مجالات التخطيط والتنمية. كما يعزز الوعي البيئي لدى الأفراد، ويربط الإنسان بالمشكلات المكانية التي يواجهها، مما يدفعه إلى التفكير في حلول واقعية ومناسبة.

خامساً - دور الجغرافيا في التنمية:

تلعب الجغرافيا دوراً مهماً في دعم عمليات التنمية، حيث تساهم في تخطيط المدن وتنظيم التوسع العمراني بشكل مدروس، كما تساعد على استغلال الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة تضمن استمراريتها للأجيال القادمة (8). كذلك تدعم الجغرافيا وضع سياسات التنمية على المستويين الإقليمي والمحلي، من خلال تقديم تحليلات دقيقة للواقع المكاني.

ولا يقتصر دورها على ذلك، بل تمتد إلى تحليل المشكلات البيئية وفهم أسبابها واقتراح حلول مناسبة لها، إلى جانب تعزيز مفهوم التنمية المستدامة من خلال تحقيق التوازن بين الإنسان وبيئته. وبذلك، تصبح الجغرافيا أداة علمية أساسية تساهم في تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة.

سادساً - نظم المعلومات الجغرافية وأهميتها:

تُعرف نظم المعلومات الجغرافية (GIS) بأنها نظام حاسوبي متكامل يُستخدم لجمع البيانات الجغرافية وتخزينها ومعالجتها وتحليلها، ثم عرضها في شكل خرائط رقمية دقيقة. ويعتمد هذا النظام على الربط بين البيانات المكانية والبيانات الوصفية (9)، مما يساعد على فهم العلاقات الجغرافية بشكل أعمق وأكثر وضوحاً.

وقد أصبحت تقنيات GIS جزءاً مهماً من التعليم الجغرافي الحديث، حيث تُستخدم في تدريب الطلاب على تحليل البيانات المكانية، وإعداد الخرائط الرقمية التفاعلية، ودراسة توزيع الظواهر الجغرافية المختلفة. كما تساهم في دعم المشاريع البحثية

التطبيقية، وتمكّن من محاكاة الظواهر البيئية والعمرانية بطريقة تساعد على الفهم والتخطيط بشكل أفضل.

دور نظم المعلومات الجغرافية في تطوير البحث الجغرافي:

أحدثت تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) تحولاً واضحاً في مجال البحث الجغرافي، حيث ساعدت على جعل تحليل الظواهر الجغرافية أكثر دقة ووضوحاً. كما سهلت التعامل مع كميات كبيرة من البيانات التي كان من الصعب تحليلها بالطرق التقليدية. ولم يقتصر دورها على ذلك، بل أصبحت أداة مهمة في دعم اتخاذ القرار، خاصة في مجالات التخطيط والتنمية (10)، من خلال تقديم معلومات وتحليلات تساعد على فهم الواقع بشكل أفضل.

ساهمت هذه التقنيات في تطوير أساليب دراسة الظواهر البيئية والبشرية، من خلال بناء نماذج تحليلية حديثة، وربط الجغرافيا بمجالات أخرى مثل علوم الحاسوب والذكاء الاصطناعي. ولهذا، أصبحت نظم المعلومات الجغرافية اليوم عنصراً أساسياً في تطوير البحث والتعليم الجغرافي، وأسهمت في جعل الجغرافيا علماً أكثر تطبيقاً وارتباطاً بقضايا التنمية الحديثة.

واقع أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية:

تُعد أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية من الأقسام العلمية التي ارتبطت نشأتها بتطور التعليم الجامعي في ليبيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين. فقد بدأت الجغرافيا في البداية كمقررات تُدرّس ضمن أقسام التاريخ أو الدراسات الاجتماعية، ثم تطورت تدريجياً لتصبح أقساماً مستقلة داخل كليات الآداب والتربية في عدد من الجامعات.

ومع توسع التعليم العالي، تم إنشاء أقسام متخصصة في الجغرافيا في جامعات ليبية متعددة مثل طرابلس وبنغازي ومصراتة وغيرها، وذلك بهدف إعداد كوادر علمية قادرة على دراسة الظواهر المكانية وتحليلها. كما شهدت بعض هذه الأقسام تطوراً ملحوظاً من خلال إدخال تخصصات حديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية، إلا أن هذا التطور ما زال متفاوتاً من جامعة إلى أخرى.

أ. البرامج والمناهج الدراسية الحالية:

تُعد المناهج الدراسية الأساس الذي تقوم عليه العملية التعليمية، ومن خلال دراسة واقع أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية المستهدفة، يتضح أنها تعتمد على مزيج من المقررات، سواء في الجغرافيا الطبيعية أو البشرية، إلى جانب مقررات الخرائط. كما تشهد هذه الأقسام محاولات تدريجية لإدخال المقررات التطبيقية بشكل أوسع.

وعند تحليل عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس (ن=20)، ظهرت مجموعة من المؤشرات الرقمية المهمة التي تستدعي التوقف عندها ومناقشتها، وذلك كما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (1): آراء أفراد العينة حول واقع المناهج الدراسية

العبرة	موافق (النسبة/ العدد)	غير موافق (النسبة/ العدد)	محايد (النسبة/ العدد)
حدثة المناهج ومواكبتها للتطورات العالمية	7 (35%)	10 (50%)	3 (15%)
التوازن بين الجانب النظري والتطبيقي	15 (75%)	5 (25%)	0 (0%)
التحديث الدوري للمقررات الدراسية	17 (85%)	0 (0%)	3 (15%)

تشير البيانات السابقة إلى وجود مفارقة أكاديمية دقيقة؛ حيث نجد أن الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس (85%) يؤكدون وجود "تحديث دوري" للمقررات، وهي نسبة مرتفعة تعكس التزاماً إدارياً وأكاديمياً بتطوير المادة العلمية. ومع ذلك، نجد أن نصف العينة (50%) يرى أن هذه المناهج لا تواكب التطورات العلمية العالمية المتسارعة.

يمكن تفسير هذا التباين في ضوء عدد من العوامل الأساسية التي تعكس واقع تطوير المناهج الدراسية. يلاحظ أن جهود التحديث تنصب في كثير من الأحيان على الجوانب الشكلية، مثل تعديل توصيف المقررات أو تحديث المراجع، دون أن تمتد بشكل كافٍ إلى تطوير المحتوى العلمي ذاته، خاصة في شقه التقني والرقمي الذي أصبح يمثل ركيزة أساسية في الجغرافيا المعاصرة.

ورغم تأكيد نسبة معتبرة من أفراد العينة على وجود توازن بين الجانبين النظري والتطبيقي، إلا أن هذا التوازن يظل نسبياً ومشروطاً بواقع الإمكانيات المتاحة؛ إذ إن تفعيل الجانب التطبيقي يتطلب بنية تحتية وتقنيات متقدمة لا تتوفر دائماً بالقدر الكافي، وهو ما يعزز من هيمنة الطابع النظري على العملية التعليمية.

فتبرز الفجوة التقنية بوصفها أحد أبرز التحديات التي تواجه الأقسام، حيث لا يزال إدماج أدوات التحليل المكاني الرقمي ونظم الخرائط الذكية في مراحلها الأولى. ويترتب على ذلك شعور متزايد بوجود فجوة بين ما يتم تدريسه محلياً وما يشهده العالم من تطورات متسارعة، خاصة في مجالي الجغرافيا الكمية والحيومعلوماتية.

يمكن القول إن عملية تطوير المناهج في أقسام الجغرافيا بالجامعات الليبية تعاني من مفارقة واضحة؛ إذ تتوفر الإرادة المؤسسية وآليات التحديث الإداري، في مقابل

محدودية في الإمكانيات التقنية وضعف في مواكبة المحتوى العلمي الحديث، الأمر الذي يحد من قدرة هذه المناهج على التفاعل الفعّال مع التحولات المعرفية والتقنية المتسارعة.

ب. الإمكانيات البشرية والتقنية (الواقع والتحديات)

يُعدّ كل من العنصر البشري والبنية التحتية التقنية من الركائز الأساسية لتطوير أي قسم جغرافي حديث. وعند استقراء واقع أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية، يتضح وجود تباين واضح بين توفر الكوادر الأكاديمية المؤهلة من جهة، وضعف الإمكانيات التقنية المتاحة من جهة أخرى، وهو ما أكدته نتائج الدراسة الميدانية.

تضم الأقسام المستهدفة عدداً من الكوادر الأكاديمية المتنوعة من أساتذة ومحاضرين ذوي خبرات تراكمية في مختلف فروع علم الجغرافيا، فإن هذا الرصيد البشري يواجه جملة من التحديات، أبرزها التفاوت العددي بين الجامعات، إضافة إلى الحاجة المستمرة إلى تطوير القدرات العلمية والتقنية لمواكبة التطورات المتسارعة في مجال الجيومعلوماتية والتقنيات الجغرافية الحديثة.

تشير البيانات الجدول (2) وجود فجوة تقنية واضحة تؤثر بشكل مباشر في جودة المخرجات التعليمية، وهو ما تعكسه المؤشرات الكمية الواردة في الجدول. وتعكس هذه النتائج وضعا دقيقا يتطلب تدخلا جادا، إذ يمكن من خلالها استخلاص مجموعة من الدلالات الرئيسية المرتبطة بواقع التعليم الجغرافي.

جدول رقم (2): واقع التقنيات والتدريب العملي من وجهة نظر عينة الدراسة

المؤشر التقني	النتيجة (العدد/النسبة)	التقييم العام
استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)	(65%) 13 متوسط - 7 (35%) ضعيف	متوسط إلى ضعيف
توفر مختبرات وتقنيات حديثة بالقسم	" (90%) 18 لا توجد " - 2 (10%) "ضعيفة"	غياب شبه تام
طبيعة التدريب على التطبيقات الحديثة	" (90%) 18 نظري فقط " - 2 (10%) "نعم"	نظري (غير تطبيقي)

ففيما يتعلق بالبنية التحتية، تكشف المعطيات عن أزمة حقيقية تتمثل في غياب المختبرات الجغرافية المجهزة، وهو ما أكدته الغالبية العظمى من أفراد العينة. ويُعد هذا المؤشر مقلّفاً، نظراً للدور المحوري الذي تؤديه المختبرات في تعزيز الجانب التطبيقي للجغرافيا، حيث يؤدي غيابها إلى تغليب الطابع الوصفي على حساب التحليل المكاني والتطبيق العملي.

أما على مستوى استخدام التقنيات، فعلى الرغم من توفر معرفة مقبولة بنظم المعلومات الجغرافية، فإن توظيفها العملي لا يزال محدوداً، إذ يتركز ضمن مستويات متوسطة أو ضعيفة. ويرتبط ذلك أساساً بنقص البرمجيات المتخصصة وقواعد البيانات المكانية الحديثة، التي تمثل عناصر أساسية لدعم العملية التعليمية وتطوير البحث العلمي.

تتجلى الفجوة بين الجانبين النظري والتطبيقي بوضوح، حيث يتفق معظم المشاركين على أن التدريس يتم في إطار نظري غالباً، الأمر الذي يفضي إلى اكتساب الطلبة معرفة مفاهيمية بالتقنيات دون امتلاك المهارات التطبيقية اللازمة لاستخدامها بكفاءة. وينعكس ذلك سلباً عند انتقالهم إلى سوق العمل، حيث يواجهون تحديات مرتبطة بضعف الكفاءة العملية.

يمكن القول إن أقسام الجغرافيا تعاني من ضعف تقني ملحوظ يحد من فاعلية الكوادر البشرية المتاحة. ورغم وجود بعض محاولات التطوير، إلا أنها تظل تدريجية ولا تواكب وتيرة التحولات الرقمية المتسارعة عالمياً، الأمر الذي يجعل من تطوير البنية التحتية، وتوفير البرمجيات المتخصصة، وتعزيز قواعد البيانات المكانية، ضرورة ملحة لضمان الارتقاء بجودة العملية التعليمية، وليس مجرد خيار تكميلي.

ج. التحديات التي تواجه أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية:

أبرز التحديات التي تحول دون ارتقاء أقسام الجغرافيا إلى مستويات التميز الأكاديمي والتقني المنشود. وتستند أهمية هذا الطرح إلى ما أظهرته نتائج الدراسة الميدانية من إجماع كامل بين أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس (20 من أصل 20) على وجود معوقات هيكلية واضحة، تقابلها حاجة ملحة إلى تطوير شامل ومتكامل.

1. تعاني العديد من الأقسام من استمرار هيمنة الطابع الوصفي على المناهج الدراسية، حيث يتركز الاهتمام على عرض الحقائق المكانية أكثر من التركيز على أدوات التحليل الكمي والرقمي. وعلى الرغم من وجود محاولات جزئية للتحديث، فإن إجماع أفراد العينة على ضرورة تطوير المناهج يعكس عدم قدرة المحتوى الحالي على مواكبة التحولات العلمية المتسارعة، الأمر الذي يحد من كفاءة المخرجات التعليمية ويضعف قدرتها التنافسية.

2. يمثل ضعف الجانب التطبيقي أحد أبرز التحديات التي تواجه الأقسام، حيث تراجع دور الرحلات الميدانية والتدريب المعملية لصالح الأساليب التدريسية التقليدية داخل القاعات الدراسية. ويؤدي هذا الخلل إلى محدودية قدرة الطلبة على توظيف المعرفة

النظرية في فهم الواقع التطبيقي، مما ينعكس سلبيًا على مستوى تأهيلهم العلمي والمهني.

التحديات التقنية والتحول الرقمي

3. تشير نتائج الدراسة إلى أن إدماج التقنيات الحديثة يمثل مدخلًا أساسيًا لتحسين جودة التعليم الجغرافي. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة رقمية واضحة تتمثل في ضعف توظيف أدوات الجغرافيا الرقمية، مثل تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، وهو ما يحد من قدرة الأقسام على مواكبة التطور العالمي في هذا المجال الحيوي.

4. تعاني أقسام الجغرافيا من نقص ملحوظ في المختبرات المجهزة والبرمجيات المتخصصة في التحليل المكاني. ولا يقتصر أثر هذا النقص على إضعاف مهارات الطلبة التطبيقية، بل يمتد ليقيد إمكانات أعضاء هيئة التدريس في إجراء بحوث علمية تطبيقية متقدمة.

5. تكشف نتائج الدراسة عن وجود مفارقة واضحة بين التصورات الإيجابية لفرص العمل، ومستوى المهارات المكتسبة لدى الخريجين. فمن جهة، أبدت نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس تفاؤلًا بمدى ملاءمة تخصص الجغرافيا لسوق العمل، وكذلك بوجود فرص وظيفية متاحة. ومن جهة أخرى، انقسمت الآراء بشأن كفاية المهارات العملية التي يكتسبها الطلبة، مما يعكس وجود فجوة مهارية حقيقية.

يشير هذا التباين إلى إدراك أكاديمي بأن الخريج، رغم إمكانية حصوله على فرصة عمل، قد يواجه صعوبات في الأداء بكفاءة نتيجة ضعف التأهيل التطبيقي، خاصة في المهارات التقنية المرتبطة باستخدام البرمجيات الجغرافية المتخصصة. وبذلك، يظل الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل أقرب إلى الطابع النظري منه إلى التطبيق العملي.

يتبين أن أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية تمتلك قاعدة بشرية وعلمية واعدة، إلا أنها تواجه تحديات هيكلية وتقنية تعيق تطورها. ويشكل الإجماع الواضح بين أعضاء هيئة التدريس على أهمية إدماج التقنيات الحديثة مؤشراً قوياً يستدعي تدخل صناع القرار، من خلال تبني سياسات تطوير شاملة تقوم على تحديث المناهج، وتعزيز البنية التحتية التقنية، والانتقال من الجغرافيا الوصفية التقليدية إلى الجغرافيا الرقمية التطبيقية، بما ينسجم مع متطلبات العصر الرقمي ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

د. آفاق تطوير أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية في ظل التحول الرقمي:

أ. يمثل تطوير المناهج الدراسية نقطة انطلاق أساسية للارتقاء بجودة التعليم الجغرافي. ويتطلب ذلك مراجعة شاملة للمحتوى العلمي بما يحقق توازنًا حقيقيًا بين الجانبين النظري والتطبيقي، مع تجاوز الطابع الوصفي التقليدي نحو مقاربة تحليلية تعتمد على أدوات وتقنيات حديثة. كما أصبح من الضروري إدراج موضوعات معاصرة مثل الجغرافيا الرقمية، وتحليل البيانات المكانية، وقضايا البيئة والتغير المناخي، بما يضمن إعداد خريجين أكثر قدرة على فهم الواقع الجغرافي والتعامل مع تحدياته المعاصرة.

ب. ب. يُعد إدماج التقنيات الحديثة عنصرًا محوريًا في تطوير التعليم الجغرافي، خاصة في ظل التحول المتسارع نحو الرقمنة. وتبرز في هذا السياق تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) التي تتيح تحليل البيانات المكانية وإنتاج خرائط دقيقة تسهم في الفهم العميق للعلاقات الجغرافية. كما يُمثل الاستشعار عن بعد أداة مهمة في جمع البيانات عن سطح الأرض وتحليلها باستخدام صور الأقمار الصناعية، في حين يساعد التحليل المكاني في تفسير الأنماط الجغرافية ودعم عمليات التخطيط واتخاذ القرار.

ت. ت. يُعد تعزيز العلاقة بين أقسام الجغرافيا وسوق العمل من المتطلبات الأساسية لتطوير المخرجات التعليمية. ويستدعي ذلك موازنة البرامج الأكاديمية مع احتياجات المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، إلى جانب التركيز على تنمية المهارات التطبيقية لدى الطلبة. كما يتطلب إدماج التدريب العملي ضمن المقررات الدراسية، وتطوير القدرات التقنية والتحليلية، بما يفتح آفاقًا مهنية أوسع في مجالات التخطيط العمراني، والدراسات البيئية، والتقنيات الجغرافية الحديثة.

ث. ث. الشراكات الأكاديمية والبحثية: تلعب الشراكات الأكاديمية والبحثية دورًا مهمًا في دعم وتطوير التعليم الجغرافي من خلال تبادل الخبرات وتعزيز التعاون العلمي. ويتحقق ذلك عبر التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية المتقدمة، وتنفيذ مشاريع بحثية مشتركة، وتنظيم مؤتمرات وورش عمل متخصصة، إضافة إلى دعم برامج التدريب والتبادل الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس والطلبة، بما يسهم في رفع جودة التعليم وتوسيع آفاقه التطبيقية.

النتائج:

1. أظهرت النتائج أن 85% من أعضاء هيئة التدريس يؤكدون تحديث المقررات دوريًا، مما يشير إلى وجود حراك إداري وأكاديمي منظم.

2. رغم التحديث الدوري، يرى 50% من الأساتذة أن المناهج الحالية لا تواكب التطورات العلمية العالمية، مما يعني أن التحديث يفتقر إلى المحتوى الرقمي والتقني الحديث.
3. هناك قصور في التوازن بين الجانبين النظري والتطبيقي، حيث لا تزال المناهج تعتمد بشكل أساسي على السرد والوصف المكاني التقليدي.
4. أثبتت الدراسة أن 90% من الأقسام تفتقر تمامًا للمختبرات الجغرافية المجهزة، مما يجعل تدريس المقررات التقنية (مثل الاستشعار عن بعد) يتم بشكل نظري فقط.
5. انحصر مستوى استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) بين "المتوسط" و"الضعيف" لدى أغلبية العينة، نتيجة عدم توفر التراخيص البرمجية وقواعد البيانات المكانية اللازمة.
6. يرى 75% من الأساتذة توفر فرص عمل لخريجي الجغرافيا، مما يؤكد أهمية التخصص وحاجة الدولة الليبية إليه.
7. انقسمت الآراء بنسبة 50% حول كفاية المهارات التي يكتسبها الطالب، مما يشير إلى أن الخريج يمتلك "المعرفة" ولكنه يفتقد "المهارة التقنية" اللازمة للاندماج المباشر في سوق العمل الحديث.
8. حصل بند وجود تحديات أكاديمية وتقنية على إجماع بنسبة 100%، مما يعطي شرعية قوية للمطالبة بالتغيير.
9. أجمع كافة المشاركون (100%) على أن إدخال التقنيات الحديثة هو السبيل الأساسي لرفع جودة التعليم الجغرافي.

التوصيات:

1. ضرورة تطوير المناهج الدراسية بشكل جوهري، بحيث لا يقتصر التحديث على الجانب الشكلي، بل يشمل المحتوى العلمي بما يواكب التطورات الحديثة في الجغرافيا الرقمية.
2. تعزيز التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي داخل المقررات الجغرافية، مع تقليل الاعتماد على الطابع الوصفي التقليدي وتوسيع نطاق التطبيقات العملية.
3. العمل على إنشاء وتجهيز مختبرات جغرافية متخصصة داخل أقسام الجغرافيا، بما يتيح تدريس المقررات التطبيقية مثل الاستشعار عن بعد بشكل عملي وفعال.
4. توفير البرمجيات الجغرافية المتخصصة (مثل GIS) وقواعد البيانات المكانية، مع ضمان تحديثها المستمر لدعم العملية التعليمية والبحث العلمي.

5. رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس والطلبة في استخدام التقنيات الجغرافية الحديثة من خلال دورات تدريبية وورش عمل متخصصة.
6. تعزيز الجانب التطبيقي في العملية التعليمية من خلال زيادة الرحلات الميدانية والتدريب العملي وربطه بالمقررات الدراسية.
7. موازنة مخرجات أقسام الجغرافيا مع احتياجات سوق العمل، عبر تطوير المهارات التقنية والتحليلية للطلبة وإدراج برامج تدريبية مهنية ضمن الخطط الدراسية.
8. توسيع الشراكات الأكاديمية والبحثية مع الجامعات والمراكز البحثية المحلية والدولية للاستفادة من الخبرات والتجارب المتقدمة.
9. تبني استراتيجية واضحة للتحويل الرقمي داخل أقسام الجغرافيا، بما يضمن الانتقال من الجغرافيا التقليدية إلى الجغرافيا التطبيقية الرقمية.

بيان تضارب المصالح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

المراجع:

1. محمود ابو العلا. تطور الفكر الجغرافي. القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، 1997.
2. عبد الرحمن صالح مزوري. تطور الفكر الجغرافي عند العرب والمسلمين. أبو ظبي : دار السويدي للنشر، 2009.
3. هبة سالم يحيى السلطان. لاتجاهات الحديثة في الجغرافيا. مجلة أبحاث كلية التربية الاساسية. 19، 2023، الصفحات 457-471.
4. نعمان شحادة. الاساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب . عمان : دار الصفا للنشر، 2002.
5. أنور عمار العاتي و سالمة عامر الجبو. الاتجاهات الحديثة في الفكر الجغرافي. مجلة الاصاله. 2025، الصفحات 288-303.
6. Hayes-Bohanan. *Enhancing geography education through real-world resources*. 2006.
7. مها كمال أحمد زراع أحمد حنفي. برنامج مقترح في الجغرافية الرقمية لتنمية ابعاد الوعي العالمي الجغرافي لدي طلاب المرحلة الثانوية. مجلة كلية التربية جامعة اسيوط. 2024، الصفحات 211-241.
8. محمد الدليمي و فواز الموس. *جغرافية التنمية- مفاهيم نظريات تطبيقي*. بغداد : دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
9. جمعة محمد دواد. *مبادئ علم نظم المعلومات الجغرافية*. مكة المكرمة المملكة العربية السعودية : المؤلف، 2014.
10. أمل املاحي الخليفة محمد. دور التقنيات الحديثة في تطوير البحث العلمي الجغرافي بالتركيز على الإنترنت. مجلة العلوم الطبيعية. 2021م، الصفحات 56-75.